مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة أثر مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في معدل الربحية للمصارف الخاصة العاملة في سورية
اسم الكاتب: د. عبادة غضبان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6056
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Studying The Impact Of Bank Credit Management Policy Indicators On The Profitability Rate Of Private Banks Operating In Syria

Dr. Obada Ghadban*

(Received 16 / 4 / 2024. Accepted 2 / 6 / 2024)

□ ABSTRACT □

The research aims to identify the theoretical factors affecting bank profitability, elucidate the concept of cross-sectional time series, and study the impact of bank credit management policy indicators on profitability rates. The study adopted an analytical descriptive approach and covers the period from 2011 to 2021. Secondary data necessary for the study was obtained from the financial statements of all traditional private banks operating in Syria.

Among the most important findings, there is a statistically significant positive effect of both the net facilities-to-total deposits ratio and the equity-to-net facilities ratio on the return on total assets in Syrian banks. Conversely, there is a statistically significant negative effect of the net facilities-to-total assets ratio on the return on total assets in Syrian banks. However, there is no statistically significant positive effect of the net interest on facilities-to-total income ratio on the return on total assets in Syrian banks.

Keywords: Banking facilities, Credit management policy, Profitability rate, Cross-sectional time series

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***doctorate degree, Statistics and Programming Department - Faculty of Economy, Tishreen University –Latakia- Syria. ObadaGhadban@tishreen.edu.sy**

دراسة أثر مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في معدل الربحية للمصارف الخاصة العاملة في سورية

الدكتور عبادة غضبان *

(تاريخ الإيداع 16 / 4 / 2024. قُبِل للنشر في 2 / 6 / 2024)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى الإشارة إلى العوامل المؤثرة على ربحية المصارف بشكل نظري، وإيضاح مفهوم السلاسل المقطعية، ودراسة أثر مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في معدلات الربحية

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2011 وحتى 2021، وقد تم الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لأغراض الدراسة من القوائم المالية لكافة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية كاملة.

ومن اهم النتائج يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة صافي التسهيلات / إجمالي الودائع ولنسبة حقوق المساهمين / صافي التسهيلات في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات، بينما يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التسهيلات / مجموع الموجودات في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات، ولكنه لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي فوائد التسهيلات/ إجمالي الدخل في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات المصرفية، سياسة إدارة الائتمان، معدل الربحية، السلاسل الزمنية المقطعية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **حاصل على درجة الدكتوراه- قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**
ObadaGhadban@tishreen.edu.sy

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي بنشاطه الائتماني قطاعاً فاعلاً في إدارة الاقتصاد المالي ومواكبة تطوراته، حيث إن التوجه الرئيسي لإدارة المصارف هو إنشاء محفظة ائتمانية متوازنة بما يتماشى مع التوقعات الاقتصادية، وهذا يتطلب معرفة بيئة الأعمال التجارية وأنظمة الإقراض المتوقعة والقائمة وتوقعات المساهمين على اعتبار أنه أحد الأعمال الرئيسية لتلك المؤسسات هو منح الائتمان، وهو ما يشكل مصدر الدخل لها، كما ويعد أحد طرق زيادة العرض النقدي في الاقتصاد. إذ يتمثل الدور الأساسي لهذا القطاع بتوفير الأطر المؤسسية الهادفة إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمار حقيقي يكون داعم لمسيرة النمو، بالإضافة إلى كونه نشاط اقتصادي له تأثير متشابك الأبعاد على الاقتصاد الوطني ويعتبر أداة حساسة تؤثر عليه بشكل بالغ، فاتباع سياسة ائتمانية انكماشية من شأنه أن يؤدي إلى كساد اقتصادي، بينما الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تضخم، وبالتالي إن السياسة المصرفيّة تحدد ألية عمل المصارف، وتحاول إدارة المصرف ملاءمة الائتمان عن طريق تعديل نسب الفوائد والشروط الّتي يمنح بها الائتمان بما يناسب أهداف المصرف والعميل، لاسيما ان الإقراض مرتبط باستمرارية المصرف ومن اهم مؤشرات الاستمرارية هي الربحية، فلذلك يتم تحديد شروط معينة للمنح الائتماني وذلك لحماية المصرف من المخاطر وبذلك يصبح تحقيق هدف الربحية أمرا ليس يسيرا وهذا ما يعرقل خطة البنك في منح التمويل بسبب التخوف من القدرة على تحقيق أرباح جيدة، ، وانطلاقا من ذلك تم دراسة أثر مؤشرات التوظيف المصرفي الدالة على الأداء الائتماني واثرها في معدل الربحية أي بعبارة أخرى مدى قدرة مؤشرات الائتمان المصرفي على تحقيق الأرباح، وتمت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين عامي 2011-2021.

- **الدراسات السابقة**

1. دراسة (بضيافي، 2023) **بعنوان : تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016).**

تهدف هذه الدراسة، إلى تشخيص العلاقة بين المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، والأداء المالي الذي تحققه. وقد أجريت الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (المتمثلة في: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائر وبنك سوسيتي جنرال)، في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016؛ ذلك من خلال بناء نموذج لقياس العلاقة بين كل من مؤشرات مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والسيولة كمتغيرات مستقلة، والعائد على الأصول كمتغير تابع، باستخدام نماذج بانل، وذلك من أجل تبيان طبيعة وقوة العلاقات المراد قياسها. أظهرت نتائج الدراسة، أن أهم المخاطر المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، تتمثل في مخطر الائتمان، كما توصلنا إلى أن السيولة النقدية وكفاية رأس المال غير مؤثرتين على ربحية البنوك عينة الدراسة.

2. دراسة ماجستير (ضاهر و احمد، 2017) **بعنوان : دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية.**

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع البيانات لعينة مكونة من 11 مصرفا خاص تقليدي، خلال الفترة 2006-2011 وقد جمعت البيانات من القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة المدروسة بالإضافة إلى نشرات مصرف سورية المركزي وإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار السورية.

تم استخدام كلا من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج، حيث تتكون دالة الائتمان المصرفي من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير مستقل، ما دالة الإنتاج فتتكون من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير تابع والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير مستقل.
ولتحليل بيانات الدراسة، فقد تم استخدام أحد نماذج بانل وهو نموذج الانحدار التجميعي لكل من دالة الائتمان ودالة الإنتاج، وقد تم استخراج البيانات باستخدام برنامج stata11 .
ومن حيث النتائج أظهرت ان العلاقة تبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، حيث أن كل منهما يؤثر بالآخر، أي كان هناك أثر إيجابي للائتمان المصرفي الخاص في أداء القطاع الصناعي ممثلا بالناتج المحلي الصناعي، إضافة إلى أثر إيجابي للناتج المحلي الصناعي في الائتمان المصرفي الخاص.

3. دراسة (Caprarub& etc, 2015) بعنوان:

Determinants of banks 'profitability: evidence from EU 27 banking systems

(محددات ربحية البنوك: أدلة من الأنظمة المصرفية في الاتحاد الأوروبي 27)

في هذه الدراسة تم تقييم المحددات الرئيسية لربحية البنوك في 27 بنك أوروبي خلال الفترة 2004 حتى 2011.
وقد تم تقسيم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك إلى مجموعتين: العوامل الداخلية الخاصة بالبنك، والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي (عوامل خارجية).
وخلصت الدراسة إلى أن النتائج التجريبية تتوافق مع النتائج المتوقعة، وهي أن مخاطر الائتمان والسيولة، وكفاءة الإدارة، وتنويع الأعمال، وتركيز وحجم المنافسة في السوق والنمو الاقتصادي تؤثر على ربحية البنوك المتمثلة بكل من ROA و ROE.
والنتيجة المثيرة للاهتمام والقيّمة هي التأثير الإيجابي للمنافسة على ربحية البنوك في EU27.

3. دراسة (Agbloyor & etc, 2017) بعنوان:

The effect of loan portfolio diversification on banks 'risks and return: evidence from an emerging market

(تأثير تنويع محفظة القروض على مخاطر البنوك وعوائدها: أدلة من الأسواق الناشئة 27)

اختبرت الدراسة اثر تنويع محافظ الائتمان عبر القطاعات الاقتصادية في تحسين الربحية وتقليل مخاطر الائتمان للمصارف الغانية التي تتميز بسياسة ائتمانية عالية الأداء في الآونة الأخيرة (صندوق النقد الدولي،2011).
وتم استخدام التقديرات الثابتة والديناميكية، وتقديرات التأثير الثابت والعشوائي ، المربعات الصغرى المعممة، وتم تحليل البيانات السنوية من 30 البنوك الغانية التي تعمل بين عامي 2007 و 2014 لتحديد تأثير تنويع محفظة القروض على أداء البنك.
من اهم النتائج: وضحت الدراسة أن تنويع محفظة القروض لا يحسن من ربحية البنوك ولا يقلل من مخاطر الائتمان لدى البنوك، وأكدت الدراسة على ضرورة قيام البنوك بإجراء تقييم دقيق لآثار سياسات الإقراض الخاصة بها الموجهة نحو زيادة التنويع القطاعي على كفاءة وفعالية المراقبة، وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في فحص القروض ومراقبتها لتقليل مخاطر الائتمان.

التعقيب على الدراسات السابقة: تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بعدة نقاط فقد هدف كل منها إلى دراسة بعض مؤشرات الائتمان المصرفي ومستوى الربحية من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين الائتمان المصرفي والربحية، وقد اتفقت أيضا مع بعض الدراسات من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال إيضاح مفهوم نماذج بانل

وطريقة تحليل المؤشرات من خلاله، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث العينة المدروسة حيث شملت هذه الدراسة كافة المصارف العاملة في سورية، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة ركّزت على حجم الائتمان المقدم وبعض مؤشرات الخطر الائتماني واثره في الربحية بشكل عام أما في دراستنا سندرس دور مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي واثره في الربحية واكتشاف الأسلوب الأفضل في توجيه حجم الائتمان وتناسبه مع مؤشرات البنك وهذا ما يحقق اعلى مستوى ربحية بمستوى مخاطر أمنة.

- **مشكلة البحث:**

يهدف القطاع المصرفي من خلال توظيف أمواله إلى تحقيق متطلبات القطاعات الاقتصادية من ناحية التمويل، ولكن هذا التمويل قد يواجه تحديات ومخاطر كبيرة حيث واجه التوظيف المصرفي في سورية سياسات انكماشية واصدار قرارات بالتريث وخاصة في فترة بداية الحرب على سورية حيث انخفض معدل التوظيف المصرفي في المصارف الخاصة من ما يقارب 60% في عام 2011 الى ما يقارب 20% في عام 2017 ولكنه ما لبث الا وارتفع بشكل بسيط في السنوات التالية، وبذلك كان غير متوافق مع خطط المصارف ورفع معدلات ربحيتها، وبالتالي عدم تحقيق معدلات الربحية جيدة وهذا ما واجهته المصارف الخاصة العاملة في سورية حيث انها حققت معدلات سلبية في عدة سنوات تصل لحدود 0.05 اضافة الى التقلب على طول الفترة الماضية، وبذلك تواجه سياسة إدارة الائتمان المصرفي صعوبات لتحقيق هدف الربحية بالشكل المناسب، فانطلقنا في هذا البحث لقياس مدى نجاح إدارة الائتمان المصرفي مقاسة بعدد من مؤشرات الأداء المالي المصرفي في تحقيق معدلات ربحية جيدة، ويمكن مما سبق التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

- **هل تسهم سياسة إدارة الائتمان المصرفي في تحسين معدلات الربحية في المصارف الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2011-2021؟**، ويتفرع عنها التساؤلات التالية:
  - هل تسهم نسبة التسهيلات المصرفية من الموجودات في معدل العائد على إجمالي الموجودات؟
  - هل تسهم نسبة التسهيلات المصرفية من الودائع في معدل العائد على إجمالي الموجودات؟
  - هل تسهم نسبة حقوق المساهمين من التسهيلات المصرفية في معدل العائد على إجمالي الموجودات؟
  - هل تسهم نسبة فوائد التسهيلات المصرفية من إجمالي الدخل في معدل العائد على إجمالي الموجودات؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على العوامل المؤثرة على الربحية ومنها حجم الائتمان وإدارته، إضافة إلى شرح مفهوم السلاسل المقطعية (Panel) كأحد أساليب النماذج القياسية عن طريق توضيح آلية صياغته، ودراسة اثر سياسة إدارة الائتمان في معدلات الربحية، والتعبير عنها بنماذج الانحدار الناتجة عن أسلوب السلاسل المقطعية (Panel) ، وذلك للوصول إلى تحديد مدى الأثر لكل مؤشر من مؤشرات إدارة الائتمان، **ومن ذلك يهدف البحث إلى:**

1) الإشارة إلى العوامل المؤثرة على ربحية المصارف بشكل نظري.
2) إيضاح مفهوم السلاسل المقطعية.
3) دراسة أثر مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في معدلات الربحية.
4) الإشارة إلى نقاط الضعف والقوة في السياسة الائتمانية المتبعة.
5) تحديد المؤشرات المرتبطة بالائتمان التي تساهم في تحسين معدلات الربحية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستناداً إلى الدراسات السابقة تم اعتماد مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي بحيث يعتبر كل بنك عبارة عن قطاع ويقابله معدل العائد على الأصول لكل بنك، وذلك وفق البيانات الثانوية في القوائم المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية.

- **متغيرات البحث:**

– المتغيرات المستقلة: مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي : صافي التسهيلات / مجموع الموجودات، صافي التسهيلات / إجمالي الودائع، صافي فوائد التسهيلات/ إجمالي الدخل، حقوق المساهمين / صافي التسهيلات.

– المتغير التابع: معدل العائد على إجمالي الموجودات.

- **فرضية البحث:**

يمكننا وضع الفرضية الرئيسية الآتية:

○ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات سياسة إدارة الائتمان في معدلات الربحية للمصارف الخاصة العاملة في سورية، ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التسهيلات المصرفية من الموجودات في معدل العائد على إجمالي الموجودات.

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التسهيلات المصرفية من الودائع في معدل العائد على إجمالي الموجودات.

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق المساهمين من التسهيلات المصرفية في معدل العائد على إجمالي الموجودات.

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة فوائد التسهيلات المصرفية من إجمالي الدخل في معدل العائد على إجمالي الموجودات.

- **فترة البحث ومصادر البيانات**

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2011 وحتى 2021، وقد تم الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لأغراض الدراسة من القوائم المالية لكافة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية كاملة.

- **حدود البحث:**

– الحدود الزمانية تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2011 وحتى 2021،

– الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

– الحدود الموضوعية: دراسة الائتمان والربحية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية كاملة.

- **الاطار النظري للبحث:**

أولا: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف:

تواجه المصارف في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية:

1. العوامل الخارجية:

– أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف، وإن معظم إيرادات المصارف هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة (عبد الله و الطرد، 2016).

- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها (كنعان، 2015).
- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية (البطران، 2013).
- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي (Tom Cronje، 2014).
- المنافسة.

2. العوامل الداخلية:

- هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال(Ahsani & Danai, 2016) .
- توظيف الموارد: توجه المصارف الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، فبزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف، فإن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها .(SUFIAN, 2011)
- أرباح أو خسائر القروض (Fernández, 2016).
- عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه (عبد الله و الطرد، 2016).
- حجم المصرف وإدارته.
- السيولة.

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

لقياس العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة تم اتباع أساليب التقدير الخاصة بنماذج panel، حيث يتم التمييز بين ثلاثة نماذج رئيسية وهي نموذج الانحدار التجميعي، والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وهي كما يلي:

1- نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM):

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات panel، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابته لجميع الفترات الزمنية، ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين وحدات عينة الدراسة، بالإضافة إلى أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، ويفترض أيضاً عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، كما يفترض في هذا النموذج أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي وبالتالي فإن النموذج يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لذلك يُطلق عليه اسم Pooled Least Squares (PLS) (البطران، 2013).

2- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

عندما توجد فروق واضحة وعدم تجانس بين الوحدات مثل أسلوب الإدارة أو الموقع ...، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج الانحدار المجمع (PRM) الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ستكون متحيزة، ولعلاج هذه المشكلة توجد عدة بدائل في الاقتصاد القياسي، منها الأخذ بالاعتبار الاختلافات وعدم التجانس بين الوحدات من خلال استخدام المتغيرات الوهمية لكل وحدة من هذه الوحدات عبر الزمن بعدد (I−1) لتمثيل المجموعات المقطعية وعدد (T−1) لتمثيل السنوات، لكي يعكس الآثار الثابتة للوحدات ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج الآثار الثابتة

(FEM) لذلك يدعى باسم نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات وهمية Least Squares Dummy Variables (LSDV)، ويفترض هذا النموذج أن لكل وحدة من وحدات البيانات المقطعية له ثابت خاص به، وبهذه الطريقة يمكننا مراعاة عدم التجانس بين الوحدات، كما يفترض أن الأخطاء العشوائية لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.

حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدارسة، وقد تؤثر هذه المتغيرات بطريقة مباشرة على المتغير التابع أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (الشوربجي، 2011)، (البطران، 2013).

3- نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):

يتم التعامل في نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتُضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، أي أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي وإنما هو عشوائي، وبالتالي يصبح الثابت في هذا النموذج عشوائياً، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ (الجمّال، 2012)

ويحتوي النموذج على مركبتين للخطأ العشوائي هما $\upsilon_i, \varepsilon_{i,t}$ حيث $W_{i,t}$ الخطأ المركب الذي يساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً بنموذج مكونات الخطأ Error Components Model، ولهذا النموذج خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة حيث تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج وتعطي مقدرات غير كفؤة (الجمّال،2012).

- أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

من خلال العرض المنهجي السابق لنماذج Panel Data، تبين وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها، وبناء عليه يمكن للباحث تقدير النماذج الثلاثة ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة تجرى اختبارات إحصائية تشخيصية على ثلاثة مراحل:

1-اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة:

وتصاغ الفرضيات على الشكل التالي (صبّاح، 2008):

- H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.
- H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

بعد حساب قيمة F المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوية لقيمة F الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

2-اختبار مضاعف لاغرانج للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية:

تتم عملية المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ويعتمد هذا الاختيار على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS) (بدراوي، 2015)، وتصاغ فرضيات الاختبار على الشكل التالي:

- ❖ H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.
- ❖ H_1: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة من نموذج الانحدار التجميعي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل أو تساوي 0.05، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فإن نموذج الانحدار التجميعي سيكون هو الأكثر ملائمة (الشوربجي، 2011).

3-اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:

يتم تطبيق المرحلة الثالثة للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار **Hausman**، وتكون الفرضيتين الشكل التالي (بدراوي، 2015):

- ❖ H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.
- ❖ H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ثالثا: النتائج والمناقشة:

يمكننا اختبار الفرضيات عن طريق اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسبا معها من خلال اختبارات المقارنة بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج وفي المرحلة الأخيرة التحقق من سلامة النموذج المستخرج وبناءه، ويتم التحقق من صحة الفرضيات الثلاثة من خلال الشروط التالية:

1- اختبارات السلاسل الزمنية المقطعية:

- **اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:** تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root والتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدى عن طريق تطبيق اختبار ADF - Fisher Chi-square، يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقراريه متغيرات النموذج:

الجدول (1): دراسة استقراريه متغيرات نموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

متغيرات النموذج		نوع المتغير	Statistic	Level Prob.**
العائد على مجموع الموجودات %	ROA	تابع	60.9689	0.0000
صافي التسهيلات / مجموع الموجودات %	FOA	مستقل	45.5982	0.0022
صافي التسهيلات / إجمالي الودائع %	FOD	مستقل	64.3746	0.0000
صافي الفوائد والعمولات / إجمالي الدخل %	ROTE	مستقل	57.5853	0.0001
حقوق المساهمين / صافي التسهيلات %	EOF	مستقل	51.1848	0.0004

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

الملاحظ من النتائج السابقة عدم وجود جذر الوحدة لكل من متغيرات الدراسة عند المستوى الصفري من الفروق وبالتالي هي مستقرة يمكن اعتمادها بالنموذج.

- **مصفوفة الارتباط:** تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي بينها، وفي ما يلي مصفوفات الارتباط

الجدول (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

ROTE	EOF	FOD	FOA	Probability
			1.000000	FOA

		1.000000	0.831538	FOD
		-----	0.0000	
	1.000000	-0.304873	-0.465769	EOF
	-----	0.0007	0.0000	
1.000000	0.020494	0.127577	0.094377	ROTE
-----	0.8234	0.1632	0.3032	

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

نلاحظ من الجدول السابق انه لا يوجد أي من المتغيرات ذات ارتباط تام أو فوق قيمة 90% وهذا دليل على استقلالية المتغيرات وعدم ارتباطها ببعضها بشكل قوي جداً، ومن ذلك يمكن إدخال جميع هذه المتغيرات في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وبذلك يكون قد تحقق الشرط الثاني من شروط بانل.

ومن ما سبق نستنتج ان جميع الشروط هي محققة ويمكننا إدخال كافة المتغيرات في الدراسة.

2- نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها:

تزودنا نماذج بانل بثلاث نماذج انحدار وهي نموذج انحدار التأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية ويتم المقارنة فيما بينها ليتم اتخاذ القرار في اعتماد افضلها من ناحية تمثيل البيانات، وهي كما يلي:

- **نموذج انحدار التأثيرات المجمعة :** والنتائج لنموذج انحدار التأثيرات المجمعة في الجدول (4):

الجدول (4): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0536	1.950028	0.128993	0.251540	FOD
0.0102	-2.610904	0.172562	-0.450542	FOA
0.0004	3.646823	0.001548	0.005644	EOF
0.2909	1.060996	0.000632	0.000671	ROTE
0.0004	3.627169	0.017547	0.063646	C
13.53738	F-statistic		0.318247	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.294738	Adjusted R-squared

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائيا بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بان كل من صافي التسهيلات/مجموع الموجودات وحقوق المساهمين/صافي التسهيلات ذات دلالة إحصائية أما صافي التسهيلات/إجمالي الودائع وصافي فوائد

التسهيلات/ إجمالي الدخل، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في الربحية بقوة تفسيرية 31.15% حسب نموذج التأثيرات المجمعة.

- نموذج انحدار التأثيرات الثابتة :

نبين النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات الثابتة في الجدول (5):

الجدول (5): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0055	2.833665	0.210966	0.597808	FOD
0.0007	-3.500873	0.264040	-0.924369	FOA
0.0000	4.347822	0.002590	0.011259	EOF
0.3350	0.968503	0.000653	0.000633	ROTE
0.0361	2.122762	0.022276	0.047286	C
4.906690	F-statistic		0.393224	R-squared
0.000001	Prob(F-statistic)		0.313083	Adjusted R-squared

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائيا بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بان كل من صافي التسهيلات/مجموع الموجودات وحقوق المساهمين/صافي التسهيلات ذات دلالة إحصائية صافي التسهيلات/إجمالي الودائع أما صافي فوائد التسهيلات/ إجمالي الدخل ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في الربحية بقوة تفسيرية 39.32% حسب نموذج التأثيرات الثابتة.

- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية :

نبين النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات العشوائية، في الجدول (6):

الجدول (6): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0505	1.975896	0.127304	0.251540	FOD
0.0093	-2.645538	0.170303	-0.450542	FOA
0.0003	3.695199	0.001527	0.005644	EOF
0.2846	1.075071	0.000624	0.000671	ROTE
0.0004	3.675285	0.017317	0.063646	C
13.53738	F-statistic		0.318247	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.294738	Adjusted R-squared

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائيا بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بان كل من صافي التسهيلات/مجموع الموجودات وحقوق المساهمين/صافي التسهيلات ذات دلالة إحصائية أما صافي التسهيلات/إجمالي الودائع وصافي فوائد التسهيلات/ إجمالي الدخل، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي في الربحية بقوة تفسيرية 31.82% حسب نموذج التأثيرات العشوائية.

3- مرحلة المفاضلة بين النماذج:

ستتم المفاضلة بين النماذج الثلاث السابقة بواسطة اختبار F واختبار Hasuman، وهي على الشكل التالي:

- **اختبار F:** تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات المجمعة، يظهر الجدول التالي اختبار فيشير، وهوكما يلي:

الجدول (7): اختبار F لنموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(10,106)	17.766206	Cross-section F
0.0000	10	56.687198	Cross-section Chi-square

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

- **اختبار Hasuman:** تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Hasuman حيث تكون:

الجدول (8): اختبار Hasuman لنموذج مؤشرات سياسة إدارة الائتمان

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0231	4	11.324963	Cross-section random

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (Chi-Sq) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

نستنتج مما سبق ان نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

5- بناء النماذج:

يظهر من الجدول (5) نموذج التأثيرات الثابتة ان قيمة معامل التحديد تبلغ 0.3932 أي انه حوالي 39.32% من تغير معدل العائد على الموجودات هو بسبب التغير في مؤشرات سياسة إدارة الائتمان المصرفي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة 0.3130 وتعتبر هذه القيمة هي أدق من السابقة وبالتالي فان النموذج يفسر ما يقارب

31.30% من التغير في معدل العائد أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى قد تكون معدلات السيولة أو سياسة التحوط وغيرها من العوامل الداخلية أو الخارجية، وفيما يلي دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة في معدل العائد على حقوق الملكية:

- صافي التسهيلات / مجموع الموجودات: نجد أن قيمة prob تساوي 0.0055 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر دال إحصائيا للمتغير المستقل.
- صافي التسهيلات / إجمالي الودائع: نجد أن قيمة prob تساوي 0.0007 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر دال إحصائيا للمتغير المستقل.
- صافي فوائد التسهيلات/ إجمالي الدخل: نجد أن قيمة prob تساوي 0.0000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر دال إحصائيا للمتغير المستقل.
- صافي التسهيلات / مجموع الموجودات: نجد أن قيمة prob تساوي 0.3350 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر جوهري للتسهيلات طويلة الآجل في الناتج المحلي الإجمالي.

- **صيغة نموذج الانحدار:** بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وان بعض المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1(FOD) + \beta_2(FOA) + \beta_3(EOF) + \beta_4(ROTE)$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت. $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (10) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وقد تم استبعاد التسهيلات طويلة الآجل كونها لا تحمل أثر في الناتج المحلي الإجمالي، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$Y = 0.047 + 0.597(FOD) - 0.924(FOA) + 0.011(EOF)$$

ويمكننا استنتاج ان المؤشرات السابقة هي ذات تأثيرا على المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة لها حيث انه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع، ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن صافي التسهيلات / إجمالي الودائع وحقوق المساهمين / صافي التسهيلات كانت ذا تأثير إيجابي وهذا ما يجب التوجه اليه من ناحية العمل على المؤشرات التي تشير إلى تحقيق معدلات توظيف ائتماني جيد مع مراعاة جانب التوافقية بين حقوق المساهمين والتسهيلات والتحوط من ارتفاع حجم التسهيلات مقارنة بحجم الموجودات ان لها تأثير سلبي على الربحية وهذا قد يعود إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية مما يستدعي ارتفاع حالات التحوط وتخفيض الربحية الناتجة عن التوظيفات الخطرة، وبذلك يمكن القول ان سيادة إدارة الائتمان يجب ان تكون حذرة كون ارتفاع معدل التسهيلات مقارنة بالموجودات ذات تأثير سلبي إلى جانب أنها لا يجب ان تفرط بفرصة استثمار الودائع كون كانت معدل التوظيف يحمل اثر ايجابيا مع وجود غطاء حامي متمثل بإجمالي حقوق المساهمين وبذلك تكون سياسة إدارة الائتمان متزنة حذرة مستثمرة لإمكانيات البنك وبنفس الوقت تعتبر سياسة تحوطية.

- **الاستنتاجات والتوصيات:**

❖ **الاستنتاجات:**

1. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التسهيلات / إجمالي الودائع في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات، وهذا متوافق مع دراسة (Caprarub& etc, 2015) ومتعارض مع دراسة Agbloyor & (etc, 2017).

2. وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي التسهيلات / مجموع الموجودات في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات وهذا متوافق مع دراسة (ضاهر و احمد، 2017) و (بضيافي، 2023).

3. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق المساهمين / صافي التسهيلات في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات وهذا متوافق مع دراسة (ضاهر و احمد، 2017) .

4. عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة صافي فوائد التسهيلات/ إجمالي الدخل في المصارف السّورية العاملة في معدل العائد على إجمالي الموجودات وهذا متوافق مع دراسة (Agbloyor & etc, 2017)

❖ **التوصيات:**

1) العمل على رفع معدلات التوظيف المصرفي الائتماني واستثمار الودائع المصرفية في مجال منح الائتمان مع مراعاة عامل المخاطرة والاستثمار في المجالات الأمنة وذلك من خلال دراسة الملفات التسليفية بشكل دقيق ورفع معدل المنح للعملاء الذين يثبتون جدارتهم المالية بالمستندات الصحيحة وبذلك يكون البنك قد حقق معدلات منح اعلى بهامش مخاطرة مقبول اضافة الى امكانية عدم التركز الائتماني على بعض العملاء.

2) العمل على التوافق ما بين حجم التسهيلات الممنوح وإجمالي الموجودات بحيث ان لا تتجاوز النسب المعيارية مما يشكل خطر انخفاض معدلات الربحية، وذلك من خلال وضع حدود للقدرة على المنح وعدم تجاوزها والسعي الى رفع حجم الموجودات سواء عن طريق الضخ المالي الناتج عن رفع راس المال او رفع الودائع طويلة الاجل.

3) العمل على رفع مستوى حقوق المساهمين وتوافقها مع التسهيلات الممنوحة بحيث ان تشكل نسبة غطاء جيدة مما يحقق الأمان المصرفي وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على معدلات الربحية، وان تكون هذه الزيادة في حقوق المساهمين مدروسة بعناية وان تكون زيادة في راس المال الى جانب زيادة في حجم الارباح المحققة وتقليل حجم الارباح غير المحققة بسبب حساسيتها العالية تجاه ظروف المحيطة بالبنك.

4) العمل على رفع الأرباح المصرفية الناتجة عن العمليات الائتمان (الفوائد) بحيث ان تحقق أثر فعلي في الربحية إلى جانب العمولات المصرفية واعتماد سياسة ائتمانية من ناحية الفوائد بحيث ان تحقق اثر فعلي في الربحية.

References:

Arabic refernces:

1. Abdullah, K. Al-Tarad, I. Managing local and international banking operations, Wael Publishing House, Amman,2016.
2. Ali, K. Bank management and banking policy, Damascus University, Damascus,2015.
3. Al-Batran, A. The relationship between inequality between income distribution and economic growth: an applied study on a group of countries for the period (1980-2010), Gaza: Al-Azhar University , Master's thesis, Palestine ,2013.
4. Al-Gammal, Z. *Selecting Model in Fixed and Random Panel Data Models*. IRAOI JOURNAL OF STATISTICAL SCIENCES , Iraqi ,2012, Volume 12, Issue 1, Pages 266-285
5. Al-Hindi, M. Commercial banking management, Delta Printing Center, Alexandria ,Egept,2011.
6. Al-Shorbagy, M. The impact of information and communications technology on economic growth in Arab countries, The Fifth International Forum on Intellectual Capital in Arab Business Organizations in Light of Modern Economies, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Higher Management ,Algeria December 13/14, 2011,p15-16.
7. Badrawi, S. The impact of exchange rate systems on economic growth in developing countries. An econometric study using panel data for a sample of 18 developing countries (1980-2012), Abi Bakr Belkaid University of Tlemcen, Doctor's thesis, Talisman University, 2015 Algeria,2016.
8. Bedhiafi, A. *impact of credit risk management on the profitability of commercial banks - An econometric study of Algerian commercial banks (2009-2016)*, Horizons for Economic Studies, V (8), N (1), 2023, Pages 453-468
9. Daher, H. Ahmed, R. Studying the reciprocal relationship between private bank credit and the performance of the industrial sector in Syria, Master's thesis, Tishreen University, Faculty of Economics, 2017.
10. Sabbah, B. Factors affecting the degree of safety of commercial banks operating in Palestine, Master's thesis, Islamic University, Palestine,2008, P121.

Forigen References:

1. AGBLOYOR, E. ABOAGYE, A. ADZOBU, L. *The effect of loan portfolio diversification on banks' risks and return: evidence from an emerging market. Managerial Finance*, The European Journal of Finance, 2017, doi: 10.1080/1351847X.2016.1186712.
2- AHSANI, G. DANAI, H. HEYDARI, M. ABBASI, M. *The Role of Corporate Banking Profitability in The Portfolio of Banking Services.* International Journal of Humanities and Cultural Studies,2016, ISSN 2356-5926.
3- ALMANASEER, S. ALSLEHAT, Z. *The Impact of Financing Revenues of the Banks on their Profitability: An Empirical Study on Local Jordanian Islamic banks*. European Journal of Business and Management, Vol.8, No.12,2016, ISSN 2222-1905.
4-APRINIANI, A. TOM.C. Loan Portfolio Structure and Performance of Government-Owned Banks in Indonesia: Does Size Matter? Indonesia: UNIVERSITY OF AUSTRALIA, Journal Corporate Ownership and Control, 11(4):379-390,2014.
5- CAPRAUB, B. IHNATOVC, I. PETRIAA, N. *Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems*. ScienceDirect: Procedia Economics and Finance, 2015 ,20, 518-524. doi:10.1016/S2212-5671(15)00104-5.

6- FERNÁNDEZ, P. *Economic profit and Cash value added do not measure shareholder value creation*. IESE Business Schoo,2016.
7- SUFIAN, F. *Financial depression and the profitability of the banking sector of the republic of Korea: panel evidence on bank-specific and macroeconomic determinants*. Asia-Pacific Journal of Rural Development, 2011,17(2), 17(2):65-92, doi:10.18356/1025290d-en